

كيف نواجه العولمة الرأسمالية والهيمنة الأمريكية

د. صفوت حاتم

١ - ما الفرق بين الحرب التي تقودها الآن البنوك والشركات العملاقة لدول الشمال المتقدمة لك دفاعات دول الجنوب النامية وبين حرب " الأفيون " التي قادتها إنجلترا ضد الصين في الأربعينات من القرن الماضي ؟

الفرق الوحيد هو نوع السلاح المستخدم في الحربين . ففي حرب الأفيون إستخدم الإنجليز الفرقاطات لك حصون الصين في " كانتون " وإحتلال " هونج كونج " لإجبار الصينيين على فتح أسواقهم للسلع الأوروبية وبشكل خاص الأفيون .

وفي الحرب الإقتصادية الجديدة تستخدم دول الشمال بنوكها وشركاتها العملاقة في دك إقتصاديات دول الجنوب لإجبارها على التوقيع على إتفاقيات تسمح بحرية مرور السلع والأموال والخدمات الى اسواقها.

الأسلحة مختلفة ولكن الهدف واحد هو : السيطرة الإقتصادية .

العولمة ببساطة !!

٢ - العولمة في معناها البسيط - كما يقدمها أنصارها - هي حرية تبادل السلع والخدمات بين الأمم دون عوائق جمركية أو حماية وطنية من أجل خير كل الأمم .

أما خصوم العولمة فيجدون فيها إتجاها لتكسير الدولة الوطنية لصالح الدول الكبرى والشركات العملاقة عابرة القارات .

ما بين المفهومين توجد مساحة كبيرة من الصدق والكذب تخفي المصالح الحقيقية للمعسكرين .

وما بين الصدق والكذب هناك حقيقة مؤكدة هي أن الإتجاه الى عولمة مرور السلع والخدمات هو إتجاه يبدو حتميا في هذه المرحلة الحالية من مستقبل البشرية .

وكل إتجاه سياسي وإقتصادي لا يمكن التنبؤ بمساوئه الا مع مرور فترة زمنية طويلة تسمح بتقييم الأداء وتقدير المنفعة الخاصة التي ينتزعا كل طرف لنفسه . ان مصلحة الشركات والمؤسسات الإقتصادية العملاقة (حرية المضاربة المالية ومرور الأموال والبنوك وشركات التأمين وشركات الإنتاج الكبرى ... الخ) مؤكدة من خلال الإستفادة من الميزات الضريبية والإعفاءات الجمركية وشروط العمالة الأرخص التي تقدمها الدول الضعيفة الللاهة وراء رؤوس الأموال والإستثمارات .

٣ - وإذا أردنا تحديد مكان الخطر سنجد أنه يأتي من معسكر العولمة ذاته ، ففي الوقت الذي ينادي فيه دعاة العولمة " بتحرير " مرور السلع والخدمات والأموال دون شروط ، نجدهم في

المقابل يصمتون تماما في مواجهة الدعوة المضادة وهي : عولمة الشروط الإجتماعية للعمالة وللمستهلكين بين الدول المتقدمة والدول الفقيرة .

ولنوضح ذلك للقارئ بمثل بسيط . فالعامل الأمريكي الذي يعمل في مجال إنتاج السيارات – مثلا – يتمتع بمزايا هائلة في الراتب والرعاية الإجتماعية والصحية بالمقارنة بزميله الذي ينتج نفس السلعة في دولة من دول آسيا أو افريقيا .

والسؤال الذي يطرحه خصوم العولمة – عن حق – هو : هل يقبل أرباب العمل حرية مرور المزايا الإجتماعية الخاصة بالعمالة للمرور بين الدول كما يقبلون مرور السلع والخدمات والأموال ؟ هل يقبل العالم المتقدم بحرية مرور العمالة الى أسواقه ويتوقف عن وضع عوائق قانونية ومادية تقف أمام هجرة العمالة الى أسواقه ؟

٤ - الإجابة على هذا السؤال لا تحتاج الى جهد كبير . إذا علمنا أن الدولة الأكثر تحمسا للعولمة وفتح الحدود هي الولايات المتحدة الأمريكية ، والتي هي في نفس الوقت أكثر الدول حماية لسوقها من الغزو الإقتصادي. والدليل على هذا أن الاسواق الأمريكية لا تستورد من الخارج – مثلا – سوى ٢ في المائة فقط من اجهزة الراديو والتليفزيون والكمبيوتر .

وفي مجال الإنتاج الفكري والذهني فإن الكتب المترجمة لكتاب غير أمريكيين لا تمثل سوى نقطة في محيط الإنتاج الأمريكي ، مما يعني حرمان المبدعين والباحثين الأجانب من حرية المرور الى السوق الأمريكي !!

هذا هو جوهر الخلاف بين دعاة العولمة وخصومهم .

ولا نبالغ نحن ، حين نقول أن إنهيار إنقسام العالم الى معسكرين اساسيين : المعسكر الرأسمالي والمعسكر الشيوعي ، خلال الحرب الباردة ، قد يفسح المجال في المستقبل الى إنقسام عالمي جديد بين معسكر العولمة ومعسكر الدولة القومية.

حكومة عالمية !!

٥- لا يكاد يمر أسبوع ، إلا وتنقل لنا وسائل الإعلام خبر إندماج شركتين أو أكثر من الشركات العملاقة لتكوين شركة واحدة أكثر ضخامة ونفوذًا : شراء " مرسيديس بنز " الألمانية لشركة " كريسلر " الأمريكية مقابل ٤٣ مليار دولار ... شراء شركة " ترافلار " لسيتي بنك مقابل ٨٢.٩ مليار دولار ... شراء إس بي سي كميونيكشن لشركة أمريتش للتليفونات مقابل ٦٠ مليار دولار ... شراء شركة ط ساندوز " للأدوية لشركة " سيبا ط مقابل ٣٦.٣ مليار دولار .. شراء بنك " ميتسوبيشي " لبنك " طوكيو " مقابل ٣٣.٨ مليار دولار ... شراء إتحاد البنوك السويسرية لبنك سويسيتيه السويسري " مقابل ٢٤.٣ مليار دولار ... وهكذا

٦ - الأهداف المعلنة من هذه الإندماجات العملاقة – كما يردد أصحابها - هو التقليل من شراسة المنافسة في الأسواق العالمية بين الشركات ذات النشاط الواحد وضمان إحتكار السوق لصالح الشركة الأكثر قدرة على تطوير إنتاجها بسرعة من خلال الإنفاق الهائل على البحث العلمي . ولكن في الوجه المقابل لهدف زيادة مخصصات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي يقف الهدف

المروع والخاص بتقليل تكاليف الإنتاج من خلال التسريح المكثف للعمالة ، كما حدث مثلا عند دمج شركتي " جلاسجو " و " ولكوم " للمستحضرات الدوائية والذي نتج عنه تسريح اكثر من ١٠ في المائة من عمالة الشركتين.

٧ - ولكن الأهداف غير المعلنة التي تحرك فعليا هذه الإندماجات الجبارة هو الإستفادة من إتفاقيات الجات والمنظمة العالمية للتجارة والتنمية والإتجاه للعولمة في إجتياح حدود الدول الوطنية وتكسير كل التدابير الحمائية والجمركية التي تضعها هذه الدول لحماية شعوبها من طغيان هذه الشركات العملاقة .

لقد أصبح من الواضح ان نفوذ بعض هذه الشركات وقدراتها الإقتصادية صار يتفوق بكثير على إقتصاديات كثير من دول العالم المتقدمة (وليس العالم النامي فحسب) . يكفي أن نعرف ان حجم تعاملات شركة كشركة " جنرال موتورز " يفوق مجمل الناتج القومي لبلد كالدنمارك .. وأن حجم تعاملات شركة " إكسون " يفوق مجمل الناتج القومي لبلد كالنرويج .. وأن حجم تعاملات شركة " تويوتا " يفوق مجمل الناتج القومي لبلد كالبرتغال !!!

لقد أصبح من الواضح أن ميزانية بعض من هذه الشركات صار يتفوق على ميزانية دول أوروبية ، بل يمتلك بعضها إحتياطات مالية تتفوق على تلك التي تمتلكها هذه الدول !!

وبتأثير هذا الإتجاه الإندماجي أصبح الإقتصاد العالمي كله تحت هيمنة مائتي شركة عملاقة في الدول الخمس الصناعية الكبرى : الولايات المتحدة ، إنجلترا ، ألمانيا ، فرنسا ، اليابان .

توازن القوى الإقتصادي

٨ - والنتيجة الحتمية لهذا الإتجاه أن اصبحت الدولة الوطنية قزما صغيرا في مواجهة هذه الشركات العملاقة التي لا تتوقف عن مطالبتها بفتح الأسواق دون قيد أو شرط وتحرير السلعة من أي قيود . وهي من أجل الإنتصار في هذا الهدف مستعدة لإستعمال كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة !!

إن العولمة ليست سوى صراعا داخل ميزان القوى الإقتصادي . يحاول كل طرف أن يحقق لنفسه اكبر قدر من المصالح على حساب الطرف الآخر في هذه الحرب الإقتصادية .

بهذا المعنى تصبح " العولمة " حربا حقيقية لتدمير إقتصاديات دول الجنوب التي لازالت تحتمي وراء حواجز الحماية الإقتصادية والجمركية في محاولة للنمو المستقل على الرغم من تكسر دفاعاتها يوما بعد يوما .

مؤسسات الهيمنة التشريعية والقانونية

٩ - لكن هذه الشركات عابرة القارات تحتاج لممارسة نشاطها الإقتصادي الى مشروعية قانونية تمكنها من إضفاء طابع اخلاقي على نشاطها . هذه المشروعية القانونية تحصل عليها من خلال السيطرة على المؤسسات العالمية التي تملك حق التشريع الإقتصادي ، وتملك في ذات الوقت إمكانيات فرض هذا التشريع على كل الدول .

هذه الهيئة التشريعية أصبحت ممثلة في المنظمات الدولية ذات السطوة الدولية : صندوق النقد الدولي .. البنك الدولي .. مجموعة السبعة الكبار .. منظمة التجارة العالمية .. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية .. الإتحاد الأوروبي .

هذه الجهات هي التي تحتكر في اللحظة الحالية إمكانيات التشريع الإقتصادي وفرض العقوبات على الدول المخالفة لسلطتها ... السلطات غير المحدودة لمائتي شركة تقود الإقتصاد العالمي.

الهيمنة بالفساد والجريمة المنظمة

١٠ - في بداية السبعينات ضغطت الولايات المتحدة الأمريكية على الحكومة الفرنسية - آنذاك- أن تتخذ كل التدابير الممكنة لإستئصال المافيا الفرنسية المتمركزة في مدينة مارسيليا والمسئولة عن تصنيع وتهريب الهرويين للسوق الأمريكية .. وقد حدث .

تم فعلا إستئصال هذه المافيا من مارسيليا ، ولكن فضلت أن تنقل في هذه الحالة عملياتها وقيادتها الى قلب السوق الأكثر إتساعا .. الى الولايات المتحدة الأمريكية نفسها .

هذه القصة تثبت كيف أن الفساد والجريمة المنظمة لديهما القدرة على التأقلم مع التغيرات الإجتماعية التي يعيشها كل مجتمع .

وفي عصر العولمة وإنكسار الحدود الوطنية ، سيصبح لدى منظمات الجريمة المنظمة قدرة غير عادية على مد نشاطها الى أي ركن قصي على سطح الكرة الأرضية . ان فتح الحدود للبنوك وللمضاربات البنكية والعقارية دون روادع وطنية سيجعل من عمليات غسل الأموال نشاطا عالميا له منظماته وخبرائه وجنوده المسلحين بكل التشريعات المثقوبة التي تقدمها هذه الدولة أو تلك وبشكل خاص الدول الفقيرة اللاهثة وراء رؤوس الأموال ، أي كان مصدرها ، مشروعا أو غير مشروع .

ان الجريمة المنظمة ستستمر بشكل نموذجي التفاوت الذي سينشأ بين الدول سياسيا وإقتصاديا وإجتماعيا وأمنيا .

١١ - فعلى المستوى السياسي سيكون بمقدور الشركات الكبرى واقطاب الجريمة المنظمة شراء الحكومات والهيئات التشريعية الوطنية لفتح كل الحدود وإلغاء كل أشكال الحماية الجمركية .

ان بلدا يعاني من ويلات حرب مدمرة ويرغب سكانه في الهروب بأي طريقة خارج الحدود ، سيجد عند شبكات الجريمة المنظمة إستعدادا مذهلا لتدبير الأمور .

إن بلدا يعاني أغلبية سكانه من خواء فكري وثقافي سيجد عند شبكات تهريب المخدرات العالمية إستعدادا مذهلا لإغراق الأسواق بالأنواع المطلوبة .

إن بلدا يعاني أغلبية سكانه من الفقر المدقع سيجد عند شبكات الدعارة العالمية إستعدادا مذهلا لإنعاش تجارة الأجساد والأعضاء ونقلها عبر الحدود .

ان بلدا يعاني من ارتفاع نسب البطالة بتأثير الخصخصة الكاملة التي تفرضها تشريعات الحكومة العالمية سيجد عند شبكات الجريمة المنظمة إستعدادا مذهلا لتهريب العمالة وفتح الأسواق الخارجية أمام العمالة السرية غير المشروعة .

إن بلدا يعاني من غياب الرقابة على البيئة ويعيش حالة فوضى بيئية ستجد فيه شبكات الجريمة المنظمة بلدا نموذجيا لدفن النفايات النووية والبيولوجية والأغذية غير الصحية التي يلفظها العالم المتقدم . (جان دو ميار ، كيف سيعمل قانون السوق على إزدهار الإجرام ، اللومند ديبلوماتيك ، إبريل / نيسان ٢٠٠٠)

الهيمنة على الفضاء وشبكات الإتصالات العالمية

١٢ - هل كان المتفردون على فيلم " عدو للدولة " للمخرج " توني سكوت " يتصورون أن ما يرونه على شاشة السينما هو دعاية مبالغ فيها عن القدرة الخرافية لوكالة الأمن القومي " ناسا " على التجسس على الحياة الخاصة للأفراد ، أو مجرد خيال سينمائي لا يمكن أن يحدث في الحقيقة .

قبل أن نجيب على هذا السؤال .. إليكم هذه القصة الحقيقية :

في يوم ١٩ اغسطس / آب ١٩٩١ بدأ عدد من المسؤولين الروس رفيعي المستوى (كان على رأسهم قائد الجيش الأحمر وقائد جهاز المخابرات السوفييتي " كي جي بي !!) في تنفيذ حركتهم الانقلابية ضد الرئيس الروسي " جورباتشوف " الذي كان مريضا في منزله الريفي في منطقة القرم .

وحبس العالم أنفاسه وهو يرى قادة الانقلاب يتحركون للسيطرة على الكرملين مقر الإمبراطورية السوفييتية العتيد .

وأمام خطورة المناصب التي كان يحتلها الانقلابيون داخل جهاز الدولة السوفييتية لم يجد الرئيس الأمريكي " جورج بوش " مفرأ من إصدار تصريح شديد الغموض لا يدين في ظاهره الانقلابيين أو الانقلاب .

ولم تمض عدة دقائق على هذا التصريح حتى حضر رئيس جهاز المخابرات المركزية " سي . أي . إيه " لمقابلة الرئيس الأمريكي حاملا معه مجموعة من الصور التي إلتقطها احد الأقمار لصناعية المكرسة لعمليات التجسس للرئيس الروسي " جورباتشوف " المعزول في مقره الرفي في منطقة القرم .

كان من الواضح أن الرئيس الروسي معزول فعليا وغير قادر على الحركة أو الوصول لمقر قيادته .

١٣ - وللوهلة الأولى بدا للرئيس الأمريكي أن الانقلابيين سينجحون فعلا في إقصاء " جورباتشوف " والسيطرة على الكرملين . ولأن السياسة لاتعرف لغة العواطف فقد تاهب الرئيس الأمريكي للتعامل مع القادة الجدد وتعزية نفسه في صديقه " جورباتشوف " .

ولم تمض عدة ساعات على هذه المقابلة بين الرئيس الأمريكي ومدير الإستخبارات حتى تغيرت تماما لهجة الرئيس الأمريكي الحذرة وبدأ تصدر " واشنطن " بيانات تدين فيه إدانة الانقلاب الانقلابيين المسيطرين فعليا على الكرملين ...

ماذا حدث خلال هذه الساعات القليلة التي عاشها العالم حابسا أنفاسه ؟

ببساطة شديدة كان بين التصريح الأول المفعم بالغموض والحذر والتصريح الثاني الملئ بالتشدد و الهجوم تقف مجموعة من المكالمات الهاتفية التي سجلتها وكالة الأمن القومي " ناسا " لقادة الانقلاب فيما بينهم البعض ووضح منها خلافهم الشديد وعدم ثقتهم في نجاح خططهم !!

لكن الأهم من هذه المكالمات التي كان يتبادلها الانقلابيون فيما بينهم ، كانت وكالة المخابرات الأمريكية تتصنت على المكالمات التي يتبادلها قادة الانقلاب مع قادة الفرق العسكرية في القطاعات المختلفة والتي أظهرت رفض عدد كبير منهم الإستجابة لأوامر الانقلابيين بينما أغلق عدد آخر منهم هواتفه وأثر عدم الرد على أي مكالمات هاتفية أو أي نداءات لاسلكية !!

في هذه اللحظة أدرك الرئيس الأمريكي قبل أي إنسان آخر على سطح الأرض أن الانقلاب يسير بخطى سريعة نحو الفشل وأن إدانة الانقلاب لن تحمل مخاطر جسيمة على العلاقات الأمريكية الروسية وأن إدانة الانقلاب ستدعم من صورته كرجل قوي وشجاع وحامية للعالم الحر ... وقد كان .

كل هذا كان بفضل نظام التصنت الأمريكي " إشييلون " الذي كشف عنه النقاب لأول مرة الباحث النيوزيلاندي " نيكى هيجار " . ونظام التجسس المسمى إختصارا " إشييلون " كانت قد أنشأته أمريكا للتصنت على كل - أقول كل - المكالمات التليفونية والفاكس والإنترنت التي تجرى في أي مكان على سطح الكرة الأرضية .

١٤ - ولكن ماهي حكاية النظام " إشييلون " وما هي قصته وماهي بدايته ؟

في عام ١٩٥٢ - أي مع بداية الحرب الباردة - اصدر الرئيس الأمريكي " ترومان " قرارا سريا بإنشاء وكالة الأمن القومي " ناسا " لمكافحة عمليات التجسس بصفة عامة ، وحماية الإتصالات الهاتفية والبرقية للحكومة والجيش بصفة خاصة.

ولم تلبث نشاطات " ناسا " وعملياتها أن إمتدت لتشمل عمليات التجسس والتصنت والمراقبة لكل الإتصالات التي تحمل طابع خاص يمس الأمن القومي الأمريكي .

وفي إطار توسيع نشاطات " ناسا " لتشمل كل الكرة الأرضية ، قررت حكومة الولايات المتحدة ضم إنجلترا وأستراليا ونيوزيلاند وكندا لنظام " إشييلون " تطبيقا لما سمي بعد ذلك بحلف " أوكوسا " .

١٥ - وأصبحت المهمة الأساسية " لإشييلون " هي التصنت على كل المكالمات التليفونية في كل أنحاء العالم ثم تحليلها وتبادل " الشيفرات " بين أجهزة الأمن الخمس المشتركة في هذا النظام بحسب إهتمامات وأولويات كل دولة .

وهكذا تتجمع يوميا لدى كل جهاز مخابرات في الدول الخمس، المكالمات التي تم تسجيلها ومصدر المكالمة والجهة التي يتم مخاطبتها لتأخذ أرقاما شيفرية : للدلالة مثلا على السلك الديبلوماسي الياباني أو جهاز المخابرات الروسي أو رقم شيفري آخر للدلالة على المكالمات التليفونية للشركات الصناعية والتجارية الكبرى .. وهكذا . ومن ثم يعاد تصنيف المكالمات وفقا لأهميتها ومدى سريتها ثم تبادلها عبر الكمبيوتر بين أجهزة الأمن المشتركة في " إشيون " .

بهذا المعنى يصبح كل شخص في العالم موضوعا للتصنت والمراقبة بمجرد أن يجد الكمبيوتر في مكالمته الفاظا يراها " مثيرة للإهتمام " . (فيليب ريفيير ، نظام التجسس " إشيون " لومند ديبلوماتيك) .

١٦ - و " إشيون " بدأ في البداية كنظام للتصنت على كافة المكالمات الهاتفية التي تدور على سطح الكرة الأرضية ، أي كان موضعها . حيث يتم سحب المكالمات الصوتية والفاكسات والتيلكس أو التليفونات الخلوية المحمولة أو رسائل الإنترنت سواء ما يتم منها عبر شبكات الكابلات البحرية أو الأرضية أو تلك التي تتم عبر الأقمار الصناعية . وتسجيلها جميعا ثم ترسل لمحطات كمبيوتر ضخمة في الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا حيث يجري التعامل معها لفك رموزها وأهدافها عبر برامج معقدة لإستخلاص المكالمات التي لها طابع مؤثر على الأمن القومي .

ويمكن تصور تعقيد هذا النظام حين نعلم أنه يتصنت على ملايين المكالمات التليفونية يوميا والمطلوب منه تنقية وإستخلاص بضعة عشرات أو مئات تشكل أهمية خاصة لدى أجهزة الأمن والتجسس المشتركة في النظام " إشيون " .

١٧ - كيف يتم إذن تصفية هذه الكم الخرافي من المكالمات اليومية ؟

تعطى الأولوية في هذا النظام للمكالمات التي تأتي من التصنت على هواتف الرؤساء والملوك .. لوزارات معينة في البلدان ذات الأهمية الخاصة .. للسفارات المهمة . ثم تأتي بعد ذلك الهواتف الخاصة بالشركات الصناعية الكبرى والفنادق المهمة وقاعات المؤتمرات الدولية ذات الطابع الإستراتيجي .. الخ .

تبعاً لهذه القائمة الروتينية يمكن تصفية من ١٠ آلاف الى ١٥ ألف مكالمات وإرسالها الى مقر " ناسا " في قاعدة " فورمديس " بالقرب من واشنطن حيث يتم ترجمة هذه المكالمات فوراً الى أكثر من مائة لغة حية بواسطة خبراء " ناسا " الذي يقدر عددهم بحوالي ١٠٠ ألف خبير .

يأتي بعد هذه المكالمات " الروتينية " ، المكالمات التي يتم سحبها بواسطة القاموس الشيفري وهو عبارة عن " قاموس " خاص بالألفاظ التي يشك في دلالتها الأمنية . يكفي أن تتكرر في المكالمات التليفونية ألفاظ معينة مثل : " قذافي " .. " صدام " ... " كاسترو " .. بن لادن .. إلخ حتى يقوم الكمبيوتر بسحبها وتحليلها والتعرف على بصمة الصوت وإرسال محتواها للمتخصصين لمعرفة اهدافها .

١٨ - ولكي تحكم الولايات المتحدة الأمريكية سيطرتها على كل سكان الكرة الأرضية ، قام " البنتاجون " بإنشاء وكالة جديدة للتجسس المرئي سميت " الوكالة القومية للصور والخرائط " أو " نيما " في آخر عام ١٩٩٦ ، مهمتها تجميع وتحليل كل الصور والأفلام التلفزيونية التي تلتقطها الأقمار الصناعية الحربية ، ثم تحليلها في ذات وقت التقاطها .

* وبهذا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تتابع هدفا متحركا (سيارة مثلا) عبر الأقمار الصناعية على أي نقطة على سطح الكرة الأرضية وتسجيل كل المكالمات التلفونية التي يجريها قائدها في نفس وقت حدوثها . وطبعا سيتم ذلك بدون إذن مسبق من حكومة الدولة التي يتحرك عليها هذا الهدف .

قصص نجاح

ولقد كشف الجاسوس الكندي السابق " مايك فروست " عن بعض العمليات الشهيرة التي كان الفضل فيها لنظام التصنت " إشييلون " في كتابه الذي نشره عام ١٩٩٤ واحداث دويا هائلا آنذاك:

* في عام ١٩٨٦ لقي جنديان أمريكيان مصرعهما في إنفجار مجهول الهوية في أحد كباريهات مدينة برلين الغربية . وبالتصنت على المكالمات الهاتفية التي تجريها سفارات ليبيا في برلين الشرقية وفي روما مع المسؤولين في طرابلس تم تسجيل مكالمة بعد دقائق من حدوث الانفجار وكان فحواها ما يلي : لقد تم تنفيذ العملية دون ترك اي آثار !!

وبعد أيام من هذه المكالمة كان الرئيس " ريجان " يعطي الأوامر بقذف العاصمة الليبية !!

١٩ - وعلى نفس المنوال اشارت بعض المصادر ان التصنت على مكالمات السفارة الإيرانية في باريس ومكالمات العاملين بها مع قادتهم في طهران هو الذي مكن المخابرات الأمريكية من نقل فحوى مكالمة تلفونية مكنت المخابرات الفرنسية من التعرف بدقة على قتلة رئيس الوزراء الإيراني في عهد الشاه " شهبور بختيار " .

ولعل أهم عمليات التصنت والمراقبة التي نجحت " ناسا " في متابعتها في الفترة الأخيرة هي عملية التصنت على مكالمات وإتصالات الزعيم التركي " عبد الله أوجلان " والتي تم تسجيلها وتحديد مكانها لحساب المخابرات التركية وبفضلها تم القبض على " أوجلان " ومحاكمته في تركيا .

٢٠ - في هذا الإطار يكشف الجاسوس الكندي " مايك فروست " كيف طلبت رئيسة الوزراء البريطانية السابقة " مارجريت تاتشر " عام ١٩٨٣ مساعدة خبراء كنديين في التصنت على التليفونات المحمولة لأثنين من وزراء حكومتها كانا يتآمران عليها .

ولا تتوقف عمليات " ناسا " على التصنت ذو الطابع العسكري أو الخاص بعمليات الإرهاب ، بل تمتد الى عالم الإقتصاد والصفقات الكبرى حيث يتم التصنت على الشركات الصناعية والبنوك الكبرى التي تتعامل بشكل خاص مع دول تعتبرها أمريكا ذات خطر إستراتيجي عليها كالصين وكوريا الشمالية والعراق وإيران وذلك بهدف منع وصول التكنولوجيا المتقدمة لهذه الدول .

اما الهدف الثاني الذي تتوخاه " ناسا " من عمليات التصنت فهو مد الشركات الأمريكية بالمعلومات اللازمة لمواجهة المنافسة مع الشركات الأوروبية .

واشهر الصفقات التي أفسدتها " ناسا " لصالح الشركات الأمريكية صفقة الردرات التي وقعتها شركة " طومسون " الفرنسية مع الحكومة البرازيلية . فلقد أمدت " ناسا " البيت الأبيض بتفاصيل الرشوة التي حصل عليها بعض المسؤولين البرازيليين من الشركة الفرنسية . وقبل دقائق معدودة من توقيع العقد قام الرئيس " كلينتون " شخصيا بتقديم المعلومات التي لديه للحكومة البرازيلية التي أوقفت الصفقة في آخر لحظة وتم قلب الأوضاع لتفوز شركة " رايتيون " الأمريكية بصفقة العمر .

وتكرر نفس السيناريو عندما كشفت " ناسا " عن الرشوة التي تلقاها أحد المسؤولين الخليجين الكبار من شركة " إير بوس " الأوروبية مقابل تسهيل عملية بيع طائرات تنتجها هذه الأخيرة لإحدى دول الخليج . وتم إيقاف الصفقة الخرافية لتفوز بها شركة " بوينج " الأمريكية .

ومن العمليات التي تشبه افلام " جيمس بوند " عملية الكشف عن تواطؤ أحد المسؤولين في شركة " جنرال موتورز " الأمريكية ويدعى " لوبيز " مع شركة " فولكس فاجن " الأوروبية وبيعه معلومات تجارية على درجة عالية من الأهمية لهذه الأخيرة . ولقد تم الكشف عن هذا المتواطؤ بفضل نظام التصنت الذي تفرضه " ناسا " على البنوك السويسرية . ومن خلال هذا التصنت إكتشفت " ناسا " أن المدعو " لوبيز " يحاول إيداع مبلغ ضخم في احد البنوك السويسرية ، وبمتابعة التصنت تمكنت " ناسا " من الوصول الى " فولكس فاجن " والكشف عن دور " لوبيز " .

* إن عمليات التجسس التي تقوم بها امريكا لا تتوقف عن حدود الخصوم أو الأعداء بل يشمل هذا ايضا التجسس على حلفائها خصوصا اليابان وفرنسا . في إطار هذا التوجه كشفت " الواشنطن بوست " أن " ميكي كانتور " المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي " كلينتون " عام ١٩٩٥ للتفاوض مع اليابان حول نسب الواردات الأمريكية من السيارات اليابانية كان قد حظي بطاقت خاص من خبراء " ناسا " للتصنت على كل المكالمات والمناقشات التي تتم بين اليابانيين حول موضوع المفاوضات .

وهو نفس ما حدث اثناء إنعقاد مؤتمر " سياتل " حيث تم زرع أجهزة التصنت في كل غرف الفنادق وقاعات المؤتمرات لتسجيل الحورات التي تتم داخل الوفود الرئاسية الخمسة عشر التي شاركت في المؤتمر بناء على دعوة الرئيس الأمريكي.

نعم نتجسس عليكم .. اين الفضيحة في ذلك ؟

٢١ - وتعد فرنسا أحد الدول الأوروبية المستهدفة بشدة من نظم التجسس والتصنت الأمريكية ، ولقد إعترف بذلك " وليام أودم " الذي كان رئيسا لوكالة " ناسا " اثناء حكم الرئيس " ريجان " بقوله : " بالطبع هذه التصنت موجود .. ماذا تريدون ؟ .. اية فضيحة في هذا .. الجميع يحاولون فعل نفس الشيء .. وأنتم أيها الفرنسيون أول من يحاول عمل ذلك .. إنكم تجربون حظكم في مناطقكم .. ولكن نحن لدينا إتفاقات مع إنجلترا ودول الكومنولث تمكننا من إمتلاك إمكانيات خرافية .. إن أمامكم سنوات عديدة وإتفاقات تقدر بالمليارات لكي يمكنكم منافستنا في هذا المجال " (فانسان جوفير ، كيف تتجسس علينا أمريكا ، النوفيل أيزرفاتور ، عدد ١٧٧٩)

أما الكاتب " جيمس بيمفورد " (صاحب الكتاب الوحيد عن نشاطات ناسا) فقد وجد في شهادة أحد العاملين في " ناسا " تفسيراً لهذا الفشل عندما أجاب على سؤال المحققين عن سبب الإخفاق في تفسير الصور التي إلتقطتها الأقمار الصناعية بقوله : " تصوروا أن أمامكم حائط ضخ من الورق سمكه ٢ متر وإرتفاعه ٢ متر وطوله ٢٠ متر وأن هذا الحائط ينزلق أمامكم على سلم متحرك كل عشر دقائق ... إذا تخيلتم هذا سيمكنكم تخيل كمية المعلومات المطلوب منا تحليلها يوميا !! "

هذا التدفق الخرافي للصور والمعلومات والمكالمات على قاعدة " ناسا " في " فورت مييد " يجبر هذه الأخيرة على تدمير ألف طن سنويا من الوثائق التي لم تستعمل .

إشكالات قانونية للهيمنة الأمريكية على الفضاء والإتصالات

٢٢ - النقطة المهمة التي تلفت النظر في نظام التصنت " إشيولون " أنه لايقوم على الطرق الكلاسيكية في التصنت على أرقام تليفونية بعينها ، بقدر ما يقوم على شيفرات لفظية مسموعة أو مقروءة في المكالمات الهاتف أو الفاكس أو الإنترنت تسمح بالتصنت على الإتصال دون أي مسؤولية أمام أي جهة قضائية أو عسكرية أو سياسية .

إنتهاء السيادة الوطنية

ولنتصور السيناريو التالي : تقوم اجهزة المخابرات المشاركة في نظام التجسس " إشيولون " بالتصنت على المكالمات الهاتفية التي يجريها " هدف " معين من هاتفه الخليوي المحمول ومراقبة سيارته داخل الأراضي البلجيكية. " الهدف " يعبر الآن الحدود البلجيكية ويدخل أراضي دولة " لوكسمبورج " . بعد ساعة زمن واحدة يصل " الهدف " الى الحدود " الهولندية " ويعبرها . عملية المراقبة والتسجيل عبر الأقمار الفضائية لازالت مستمرة " الهدف " يغادر هولندا ويتجه الى بلجيكا ، ثم يغادر هذه الأخيرة ويتجه الى فرنسا ... وهكذا .

والإشكالية القانونية والسياسية التي تطرحها مسألة الكشف عن نظام التجسس " إشيولون " هي : من هي الجهة القضائية المسؤولة عن إعطاء الإذن بالتصنت والمراقبة التليفزيونية في كل هذه الدول .. هل هي السلطات البلجيكية أم سلطات لوكسمبورج أم سلطات هولندا أم سلطات بلجيكا أم

سلطات فرنسا؟ أم سلطة جهاز " الناسا " التابع للولايات المتحدة الأمريكية المهيمنة على عالم تكنولوجيا الاتصالات؟

وإذا كان الذي يقوم بالتصنت والمراقبة هو جهاز التجسس " ناسا " فهل من حق هذه الأخيرة خرق سيادة هذه الدول من خلال سيادتها على الفضاء؟

هذا هو السؤال الأول الذي يطرحه دعاة حقوق الإنسان وحماية الحياة الخاصة .

ولكنه يعني في الوقت ذاته - وهذا هو المهم - نهاية السيادة الوطنية على الأرض والفضاء لصالح الدولة الأكثر تطورا في مجال تكنولوجيا التجسس : الولايات المتحدة الأمريكية وتابعها الأنجلو فونية .

ضرب الوحدة الأوروبية

٢٣ - السؤال الثاني الذي طرحه الكشف عن النظام " إشيرون " وما تكشف عن عمليات التصنت والمراقبة التي يقوم بها ضد دول أوروبية هو : كيف تقوم دولة عضو في الإتحاد الأوروبي هي " بريطانيا " بالدخول في حلف " أوكوسا " الذي يضم دول النظام " إشيرون " الخمس الناطقة بالإنجليزية : أمريكا .. كندا .. أستراليا .. نيوزيلاند .

الدوائر البريطانية اضطرت من جهتها الى الاعتراف بوجودها داخل النظام " إشيرون " وبررت ذلك " بضرورات الأمن القومي ودواعي الفاعلية الاقتصادية ومنع الجريمة المنظمة " وبالفعل أدى الكشف عن النظام " إشيرون " الى حدوث صدع كبير في البرلمان الأوروبي ، حيث طالب البرلمانيون المنتمون لجماعات الخضر والشيوعيين وعدد غير قليل من الإشتراكيين والديمقراطيين المسيحيين بتشكيل لجنة تحقيق في إنتهاك " بريطانيا " لقوانين الإتحاد الأوروبي . بينما يعارض هذا التوجه عدد كبير من نواب الحزب الشعبي الأوروبي الذي تقوده النائبة الألمانية " إيفا كلامت " التي سخرت من الفكرة بقولها : أن مثل هذا التحقيق سيحول قاعة البرلمان الى قاعة سينما لأحد أفلام " جيمس بوند .. ثم من الذي سيتم إستدعاءه للتحقيق في هذا الموضوع .. هل هو الرئيس الأمريكي أم رئيس الإستخبارات البريطانية ... !!؟

ولكن سخرية النائبة الألمانية لم تمنع " فرناندو جوميز " وزير الداخلية البرتغالي من الاعتراف بوجود نظام التجسس " إشيرون " لدول حلف " أوكوسا " قائلا : " ليس لدينا أي شك في وجود نظام للتجسس والتصنت الإلكتروني .. المشكلة ليست هنا .. المشكلة هي في عدم معرفتنا بالشركات التي تستفيد من وجود هذا النظام والشركات التي تضار بسببه " . (نظام التجسس " إشيرون " يثير الإنقسام في البرلمان الأوروبي . لومند ٣١ مارس / آذار ٢٠٠٠)

هل يمكن مواجهة العولمة الرأسمالية ... وكيف ؟

المواجهة الديمقراطية

٢٤ - لاشك ان هناك مفارقة عجيبة يكشفها النظام الدولي للتجارة هي : أن نزوعه الغريزي " حرية " مرور السلعة دون عوائق وبين تتناقض مع نزوعه الغريزي في كبت حرية شعوب الدول المتخلفة من خلال دعم الأشكال الأكثر تخلفا من الإستبداد والديكتاتورية وهو شئ لا يمكن في نماذج الكتاتوريات العسكرية التي حكمت شعوب امريكا الجنوبية والشعوب الأفريقية والآسيوية (شعوب الجنوب) .

ولسنا في حاجة للبرهنة على صحة القانون القائل بأن الإحتكارات العالمية لم تتوقف أبدا عن دعم النخب المستبدة في دول الجنوب وجعلت من سياسة خلق الإستبداد سياسة ثابتة لها !!

لقد أوضحت الوقائع التاريخية أن " حرية " الإحتكارات العالمية لا تتحقق إلا في ظل " تقييد حرية " تكوين النقابات المهنية وخنق المشاركة الشعبية في إتخاذ القرارات السياسية والإقتصادية في دول الجنوب وإعتقال النقابيين والمعارضين السياسيين للنخب الحاكمة تحت دعوى " تأمين الإستقرار السياسي والإقتصادي " !! . أن الدعوة لحقوق الإنسان إختفت تماما من الخطاب الرسمي للولايات المتحدة الأمريكية حين عقدت مع الصين إتفاقية " بكين " للتجارة ، ونفس الأمر سيتكرر مع دول الشمال الأوروبي حين تدخل في مفاوضات مع الصين للسماح لها بالإنضمام لمنظمة التجارة العالمية .

من هذا نفهم أن أول شكل من أشكال المقاومة الوطنية للعولمة هو توسيع نطاق الممارسة الديمقراطية وصعود نخب وطنية جديدة للحكم بالأساليب الديمقراطية وضمن حرية تكوين النقابات لحماية المنتجين والمستهلكين في دول الجنوب من طغيان أصحاب الإحتكارات العالمية وأرباب الأعمال .

هذا من ناحية .

٢٥ - من ناحية اخرى ، فإن صعود نخب وطنية ديمقراطية للحكم في دول الجنوب سيسمح بخلق قوى ضغط تدفع لتعديل ميزان القوى الإقتصادي في التبادل التجاري وفي تدني الشروط الإجتماعية للعمل والعمال والمنتجين .

ان المطالبة بحرية إنتقال المزايا الإجتماعية في مقابل إنتقال السلع والخدمات سيكون هو محور النضال الوطني للنخب الحاكمة في المستقبل .

وهو نضال لا يمكن كسبه بدون صعود نخب نظيفة ومعبرة عن شعوبها .

توسيع نطاق المشاركة الشعبية

٢٦ - كما أن توسيع المشاركة الشعبية من خلال المنظمات غير الحكومية سيفرض نوعا من التوازن في مواجهة الحكومة العالمية المشكلة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية والإتحاد الأوروبي .

لقد إتضح دور وتأثير هذه المنظمات الشعبية أثناء مؤتمر " سياتل " ، ووضح للجميع إمكانية أن يتصاعد دورها يوما بعد يوم وأن قدرتها على معارضة الطابع غير الإنساني للعولمة والتجارة يمكن أن يحقق توازنا في مواجهة الحكومة العالمية للرأسمال .

إن قضية المشاركة الشعبية لم تعد مقصورة على دول الجنوب النامية ولكنها أصبحت أيضا على رأس جدول أعمال القوى التقدمية في مجتمعات الشمال المتطورة حيث ظهر واضحا أن ما يسمى بالديمقراطية التمثيلية (الديمقراطية البرلمانية) غير كافية لحماية المواطنين من طغيان الشركات العملاقة وأصحاب الأعمال . لذلك تتصاعد الدعوى إلى توسيع مفهوم الديمقراطية التمثيلية ، حيث تتوقف حدود الممارسة الشعبية عند إختيار المواطنين لممثليهم في البرلمان ، ومن ثم يمارس هؤلاء الأخيرون حقوقهم الدستورية في التشريع دون رقابة مباشرة من الناخبين الذين لا يملكون عزل ممثليهم إلا من خلال إنتخابات تشريعية تالية .

لهذا بدأت تظهر تيارات سياسية متنامية تطالب بتغيير التفويض المطلق الذي يحصل عليه النواب بعد إنتخابهم ، من خلال إصدار تشريعات قانونية تتيح للمواطنين حق مراقبة ممثلهم وعزله من منصبه النيابي إذا رغبوا في هذا . (باتريك فيفريه ، ليعود للفعل السياسي نبلة ، اللومند ديبلوماتيك ، مايو / ايار ٢٠٠٠) .

حماية البيئة

٢٧ - احد الفروق الصارخة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة يكمن في درجة الحماية القانونية والعملية التي تضيفها الأولى على مواطنيها ومواردها الطبيعية في مواجهة غياب شبه كامل لمثل هذا النوع من الحماية في الدول النامية (إستغلال مشين للأطفال والنساء .. تدني شروط العمل للرجال .. تدمير للطبيعة والغابات .. سوء إستغلال لمصادر المياه ... تدني إجراءات حماية البيئة من الملوثات .. الخ)

هذا التفاوت الرهيب في تشريعات البيئة سيجذب كثير من الشركات العملاقة للعمل في هذه البلدان تحت إغراء الكسب السريع والضخم .

ولكي نوضح للقارئ خطورة هذا الجانب نطرح مجموعة من الإسئلة نراها مشروعة وفي صميم الموضوع : هل تستطيع الدول الفقيرة والتي يعيش فيها الفساد المالي والإداري مواجهة - مثلا - تسرب اللحوم المصابة بمرض جنون البقر أو المعالجة بالهرمونات الضارة بصحة الإنسان !!!

هل تستطيع الدول الفقيرة أن تلحق بحرية مرور السلع والخدمات الذي صار تشريعا عالميا تشريعا آخر موازيا يفرض حماية البيئة ويعاقب إي إنتهاك تمارسه الدول الكبرى في هذا المجال !!!

ولكن السؤال الأهم : هل التشريعات القانونية كافية لحماية الدول الضعيفة ؟ كيف يمكن لدولة فقيرة وضعيفة فرض شروطها على الحكومة العالمية ؟

بالوحدة التجارية الإقليمية

٢٨ - إن الدول الأضعف في النظام التجاري العالمي لن تستطيع فرض أي شروط حمائية على الحكومة العالمية التي تهيمن على التجارة العالمية . وهناك حلول عملية تسمح بتحسين شروط التبادل التجاري إلا من خلال الدخول في وحدات إنتاجية وتجارية مستفيدة من تشابه ظروف العمل والإنتاج والظروف الاجتماعية والبيئية .

لنتخيل - مثلا - وضعا تتفق فيه الصين والهند على أولوية التعامل بين البلدين في مجال الإنتاج وتبادل السلع والخدمات والتكنولوجيا ورؤوس الأموال . إن إتفاقا من هذا النوع يمكن أن يوفر للإثنين سلعا أرخص من تلك المستوردة من الدول المتقدمة بتأثير الوفرة الممكن حدوثه في تكاليف النقل وإستخدامات الموارد الطبيعية البشرية والبيئية .

الضريبة العالمية

٢٩ - رؤوس الأموال المتدفقة عبر الحدود في حقبة العولمة تبحث عن الدول التي يمكن أن ترتفع فيها نسب الربح وتنخفض فيها الضريبة على الدخل . هذا الإتجاه الطبيعي لرأس المال سيعمل ضد مصالح الدول الضعيفة وسيزيد من التفاوت الإقتصادي بين الدول . لمواجهة هذا الإتجاه الحتمي لرأس المال ، يقترح بعض الإقتصاديين المهتمين بظاهرة العولمة إستقطاع نسب مالية على حركة مرور رؤوس الأموال في البلدان المتقدمة يتم توجيهها عبر منظمات دولية وإقليمية محايدة لدعم إقتصاديات الدول الفقيرة من خلال محددات موضوعية تضعها المنظمات الدولية المتخصصة التابعة للأمم المتحدة كمنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية وبرنامجها لتطوير البيئة . حيث يصبح دور هذه المنظمات تحديد المعايير التي يمكن على أساسها تصنيف الدول وتحديد النسبة التي يمكن لكل منه الحصول عليه من عائد الضريبة العالمية المستقطعة على حركة رؤوس الأموال والمضاربات وإنتقال السلع والخدمات . (برنار كاسين ، لنصنع معا الحماية الجماعية ، لومند ديبلوماتيك ، فبراير / شباط ٢٠٠٠)

تضامن النخب الحاكمة

٣٠ - بعد إنهاء الحرب الباردة وإنقسام العالم الى معسكرين ، إنهارت بالكامل مقاومة النخب الحاكمة في البلدان النامية وصار التنافس بين هذه النخب على جلب رؤوس الأموال وتحسين شروط التبادل مع العالم المتقدم هو الهم الأساسي لهذه النخب ، بحيث أصبح هذا التنافس هو أحد أسلحة الدول المتقدمة لهدم دفاعات الدول الضعيفة من خلال سياسات الإقراض والمعونة والتبادل التجاري والسلعي .

إستمرار هذا الوضع يقلل من فرص المقاومة التي تبديها الدول الضعيفة في مواجهة الحكومة العالمية للشركات العملاقة .

لا يمكن الحديث - والحال هكذا - عن مواجهة فعالة لشروط العولمة الإقتصادية والتجارية .

٣١ - إن الضرر الذي ستلحقه " العولمة المتوحشة " بكثير من دول العالم سيؤدي قطعا الى ظهور مصالح مشتركة بين الدول المضارة داخل معسكر دول الجنوب ودول الشمال مما سيجعل من دعوى التضامن سلاحا ممكنا في النضال ضد الحكومة العالمية للرأسمال . إن المظاهرات الجماعية التي نظمها في وقت واحد المتعطلين عن العمل في بعض الدول الأوروبية تعطي نموذجا ناجحا على ضرورة هذا التضامن الدولي العابر للحدود الوطنية .

أن تصاعد دور المنظمات الشعبية عابرة القارات كمنظمة حقوق الإنسان ، واطباء بلا حدود ، ومنظمات البيئة كالسلام الأخضر وغيرها ، وإمكانية تدخلها في مناطق الكوارث الجماعية البعيدة سيجعل من مقاومة الحكومة العالمية أمرا ممكن النجاح على المدى المتوسط ، ولانقول البعيد !!

ختام

ان العالم العربي يمثل نقطة شديدة التخلف على أصعدة المواجهة المتعددة التي ذكرناها : ديمقراطيا وشعبيا وبيئيا على المستوى الداخلي . كما أن الدور الذي يلعبه سياسيا على الساحة الدولية يكاد يكون هامشيا ومن ثم فإن فعاليته على المواجهة محدودة جدا بدون متغير جديد يعيد العرب للساحة الدولية بقوة . ولانجد متغيرا واحدا قادر على فعل ذلك إلا فعل الوحدة العربية .

والمواطن العربي غارق وسط صخب إعلامي رسمي يتحدث عن العولمة ومزاياها ومخاطرها على الهوية القومية دون أن يطرح الأسئلة الصعبة والحقيقية : هل يمكن للعرب مواجهة العولمة بدون وحدة عربية على كل الأصعدة : السياسية والإقتصادية والتجارية ؟ !!

هل يمكن تحقيق هذ المواجهة بدون نخب حاكمة ديمقراطية قادرة على إستشعار الخطر الكامن في العولمة ومواجهتها بفاعلية ؟ هل تملك النخب الحاكمة في وطننا العربي الخروج من حالة التبعية والعمالة للنظام الرأسمالي العالمي ؟

٢٠٠٥ / ٠٣ / ٣١